



الدورة العشرون

لاهاي، 6-11 كانون الأول/ديسمبر 2021

البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

المحتويات

الصفحة	
3	خطاب الإحالة
4	رسالة إلى المسجل
4	اعتماد البيانات المالية
5	رأي المراجع المستقل للحسابات
7	بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
8	بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
	بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
9
10	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
	بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
11
12	الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية
12	1- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه
12	2- ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية
17	3- النقدية وما في حكمها
17	4- الاستثمارات
17	5- المبالغ المدفوعة مقدما
17	6- الجرد
18	7- المبالغ المستحقة القبض
18	8- المبالغ المستحقة الدفع

18المخصصات	9-
18الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة	10-
19صافي الأصول/حقوق الملكية	11-
19الإيرادات	12-
19النفقات	13-
20بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية	14-
21الإبلاغ القطاعي	15-
23الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة	16-
23الإلتزامات	17-
23الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ	18-
24مرفق	
24الجدول 1	
25تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا، للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	

خطاب الإحالة

30 حزيران/يونيو 2021

وفقاً للبند 1-11 من النظام المالي، يقدم المسجل حسابات الفترة المالية إلى مراجع الحسابات. وأنشرف بأن أقدم البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

بيتر لويس
المسجل

Michel Camoin
External Audit Director
Cour des Comptes,
13 rue Cambon,
75100 Paris Cedex 01
France

رسالة إلى المسجل

30 حزيران/يونيو 2021

السيد المسجل،

عملاً بالمادة 77 (ب) من نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، يجب أن يقدم مجلس الإدارة الحسابات والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا لكي يستعرضها مراجع الحسابات الخارجي.

وسأكون ممتناً لو وقّعتم على خطاب إحالة البيانات المالية للصندوق إلى مراجع الحسابات الخارجي.

مع فائق الاحترام،

ماما كويتي دومبيا،
رئيسة،
مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا

اعتماد البيانات المالية

30 حزيران/يونيو 2021

لقد تمت الموافقة على البيانات المالية والمستندات الداعمة.

ماما كويتي دومبيا،
رئيسة،
مجلس
إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا

رأي المراجع المستقل للحسابات

مجلس الحسابات
فرنسا
الرئيس الأول

باريس، 30 حزيران/يونيو 2021

إلى السيدة ماما كويتي دومبيا،
رئيسة مجلس إدارة
الصندوق الاستئماني للضحايا

موجه للسيد بيتر دو بان
المدير التنفيذي - أمانة
الصندوق الاستئماني للضحايا

رأي المراجع المستقل للحسابات

الرأي

قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتشمل هذه البيانات المالية بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية، وملاحظات بما في ذلك ملخصاً للمبادئ المحاسبية ومعلومات أخرى.

واستناداً إلى مراجعتنا للحسابات، فإن البيانات المالية تقدم نظرة متوازنة عن الوضع المالي للصندوق الاستئماني للضحايا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وكذلك عن الأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية، ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أسس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط لعملية المراجعة وأدائها على نحو يمكننا من التوصل إلى تأكيد معقول بأن البيانات المالية تخلو من الأخطاء المادية. وعلى النحو المنصوص عليه في ميثاق أخلاقيات المهنة، فإننا نضمن الاستقلالية، والإنصاف، والحياد، والنزاهة والسرية المهنية للمدققين. وعلاوة على ذلك، لقد قمنا أيضاً بالوفاء بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة قواعد السلوك للمنظمة الدولية لمؤسسات مراجعة الحسابات العليا. ويرد وصف مسؤوليات مراجعي الحسابات وصفاً أكثر إسهاباً في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات في مراجعة البيانات المالية".

إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي تم جمعها كافية وملائمة لتشكل أسساً معقولة لرأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

بموجب الفقرة 77 من الجزء الرابع من النظام الأساسي للصندوق الاستئماني، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها. ويجري إعداد هذه البيانات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتحديد إجراءات المراقبة الداخلية وتنفيذها ورصدها لضمان إعداد البيانات المالية وعرضها عرضاً متوازناً على نحو يخلو من أي أخطاء مادية ناجمة عن الغش أو الخطأ. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً تقديم تقديرات محاسبية متوازنة مكيفة تبعاً للظروف.

مسؤوليات مراجع الحسابات المتعلقة بمراجعة البيانات المالية

يتمثل الهدف من مراجعة الحسابات في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء نتيجة الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو ضمان رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن أي مراجعة تجرى وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستؤدي دائماً إلى اكتشاف أي خطأ جوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرياً إذا كان بالإمكان أن يتوقع منها بدرجة معقولة، منفردة أو مجتمعة، أن تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بناء على هذه البيانات المالية.

لذلك، فإن مراجعة الحسابات تتكون من تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات من أجل جمع أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات المعطاة في البيانات المالية. ويراعى مراجع الحسابات الخارجي الضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء وإعداد البيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات التدقيق الملائمة مع الظروف، وليس بهدف إبداء رأي بشأن فعالية هذه المراقبة. ويستند اختيار إجراءات التدقيق إلى الحكم المهني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم مخاطر البيانات المالية، لتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، ولتقديم البيانات المالية بشكل عام.

(توقيع)

بيار موسكوفيتشي

البيان الأول

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

	الملاحظة	2020	2019
الأصول			
الأصول المتداولة			
النقدية وما في حكمها	3	19 526	15 974
الاستثمارات	4	-	2 688
المبالغ المدفوعة مقدما	5	734	125
الجرد	6	4	-
المبالغ المستحقة القبض	7	414	804
مجموع الأصول المتداولة		20 678	19 591
الأصول غير المتداولة			
المبالغ المستحقة القبض	7	225	282
مجموع الأصول غير المتداولة		225	282
مجموع الأصول		20 903	19 873
الخصوم			
الخصوم المتداولة			
المبالغ المستحقة الدفع	8	6	32
المخصصات	9	2 491	2 414
الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة	10	517	522
مجموع الخصوم المتداولة		3 014	2 968
الخصوم غير المتداولة			
المخصصات	9	3 058	3 272
مجموع الخصوم غير المتداولة		3 058	3 272
مجموع الخصوم		6 072	6 240
صافي الأصول/حقوق الملكية	11	14 831	13 633
مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية		20 903	19 873

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

2019	2020	الملاحظة	
الإيرادات			
3 130	3 226	12	الإشتراكات المقررة
2 670	3 003	12	التبرعات
50	140	12	الإيرادات المالية
-	350	12	إيرادات أخرى
5 850	6 699		مجموع الإيرادات
النفقات			
2 874	3 002	13	النفقات الإدارية
1 074	1 862	13	نفقات البرنامج
3 948	4 864		مجموع النفقات
1 902	1 835		الفائض/(العجز) للفترة المعنية

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرنامج الثنرية	برنامج المساعدة	برنامج جبر الأضرار	
13 860	1 605	950	8 389	1 832	الأرصدة الافتتاحية في 1 كانون الثاني/يناير 2019
					حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019
1 902	279	(51)	1 293	381	الفائض/(العجز)
(505)	(505)	-	-	-	الانتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف/المانحين
-	-	-	-	-	النقل إلى الاحتياطي
1 397	(226)	(51)	1 293	381	مجموع الحركة خلال السنة
13 633	839	899	9 682	2 213	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
					حركة صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019
1 835	224	(14)	1 017	608	الفائض/(العجز)
(636)	(636)	-	-	-	الانتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف/المانحين
-	-	531	(531)	-	النقل إلى الاحتياطي
1 199	(412)	517	486	608	مجموع الحركة خلال السنة
14 831	427	1 416	10 168	2 821	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

يتضمن برنامج رصيد صندوق المساعدة مبالغ في انتظار التخصيص. تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

2019	2020	
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
1 902	1 835	الفائض/(العجز) للفترة المعنية (البيان الثاني)
(56)	(64)	فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
(6882)	2 688	(زيادة)/انخفاض في الودائع
178	413	(زيادة)/انخفاض في المبالغ المستحقة القبض
(109)	(609)	(زيادة)/انخفاض في المبالغ المدفوعة مقدماً
32	(26)	زيادة/(انخفاض) في الحسابات المستحقة الدفع
(332)	(5)	زيادة/(انخفاض) في الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
(330)	(137)	زيادة/(انخفاض) في المخصصات
(50)	(14)	مطروحاً منها: إيرادات الفائدة المصرفية
(1 453)	4 077	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
19	47	مضافاً إليها: الفائدة المصرفية المحصلة
19	47	صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(505)	(636)	الائتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف
(505)	(636)	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(1 939)	3 488	صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها
56	64	مكاسب/خسائر لم تتحقق في النقدية وما في حكمها
17 857	15 974	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المالية
15 974	19 526	النقدية وما في حكمها في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

الصندوق الاستئماني للضحايا - بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بآلاف اليورو)

وجه الإنفاق*	الاعتماد الموافق عليه	مجموع الإنفاق	مجموع الفائض
تكاليف الموظفين	1 114	1 160	(47)
المساعدة المؤقتة العامة	1 573	1 529	44
المجموع الفرعي لتكاليف الموظفين	2 687	2 690	(3)
السفر	301	93	208
الضيافة	1	-	1
الخدمات التعاقدية	197	156	41
التدريب	32	11	21
نفقات التشغيل العامة	5	3	2
اللوازم والمواد	3	3	-
المجموع الفرعي للتكاليف غير المتعلقة بالموظفين	539	266	273
المجموع	3 226	2 956	271

* يُوافق على ميزانية الأمانة باعتبارها البرنامج الرئيسي السادس في ميزانية المحكمة. تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية

1- الصندوق الاستئماني للضحايا وأهدافه

1-1 الكيان المُقدم للتقرير:

أنشأت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") الصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني")، بموجب قرارها رقم ICC-ASP/1/Res.6، لصالح ضحايا الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، ولصالح أسر هؤلاء الضحايا. كما أنشأت جمعية الدول الأطراف، في مرفق هذا القرار ICC-ASP/1/Res.6، مجلس إدارة ("المجلس") وهو المسؤول عن إدارة الصندوق الاستئماني.

وتقوم أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ("الأمانة") بإدارة الصندوق وتقديم الدعم الإداري إلى مجلس الإدارة واجتماعاته وهي تعمل تحت السلطة الكاملة لمجلس الإدارة. وللأغراض الإدارية، فإن الأمانة، إلى جانب موظفيها، ملحقه بقلم المحكمة ويشكل موظفوها جزءاً من موظفي قلم المحكمة وعلى هذا النحو، جزءاً من موظفي المحكمة، ويتمتعون بنفس الحقوق والواجبات والمزايا والحصانات والاستحقاقات.

وبموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3، اعتمدت جمعية الدول الأطراف نظام الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي ينص على أن الصندوق الاستئماني كيان مستقل يعدّ تقارير مستقلة. ويخضع الصندوق الاستئماني وأمانته لسيطرة مجلس الإدارة ويُعتبران كياناً اقتصادياً منفصلاً لأغراض تقديم التقارير المالية. ويُشار إلى الصندوق الاستئماني والأمانة معاً على أنهما الصندوق الاستئماني.

2- ملخص سياسات المحاسبة الهامة وإعداد التقارير المالية

أسس إعداد البيانات

1-2 يتم إعداد البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وقد أعدت البيانات المالية للصندوق الاستئماني على أساس الاستحقاق المحاسبي امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا. تم تقريب الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا يكون مجموع المبالغ متناسقاً مع بعضها البعض بسبب الاختلافات في التقريب.

2-2 *الفترة المالية*: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

3-2 *أسس التكلفة التاريخية*: تُعد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

عملة الحسابات ومعاملة حركة أسعار صرف العملات

4-2 العملة التشغيلية للصندوق الاستئماني والعملة التي تعرض بها بياناتها هي اليورو.

5-2 تُترجم المعاملات المتعلقة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة التي تقارب أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات المعنية. وتسجل المكاسب والخسائر المحققة نتيجة تسوية هذه التحويلات

وعن الترجمة التي تتم في نهاية السنة لأسعار صرف الأصول النقدية والالتزامات المعبر عنها بالعملة الأجنبية في بيان الأداء المالي.

6-2 أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة التاريخية بالنقد الأجنبي فتحوّل باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة ولا يعاد ترجمتها في تاريخ الإبلاغ.

استخدام التقديرات والأحكام

7-2 يتطلب إعداد البيانات المالية بشكل يتناسق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تقوم الإدارة بإصدار نظرتها التقديرية وحكمها وافترضاها التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المبلغ عنها المتعلقة بالأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. وترتكز هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على الخبرة السابقة وعلى عوامل أخرى شتى يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف المعنية وعلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية وعلى النتائج التي تشكل أساس أحكامها بشأن نقل القيم والأصول والخصوم من مصادر أخرى عندما تكون هذه القيم والأصول والخصوم غير ظاهرة بسهولة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

8-2 تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على أساس مستمر. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وأي فترات مستقبلية متأثرة.

النقدية وما في حكمها

9-2 يُحتفظ بالنقدية وما في حكمها بقيمتها الاسمية وتشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في الحسابات الجارية، والحسابات المصرفية المدرة لفائدة مصرفية، والودائع التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

الأدوات المالية

10-2 يصنف الصندوق الاستئماني أدواته المالية بأنها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوماً مالية أخرى. وتتكون الأصول المالية أساساً من الودائع المصرفية القصيرة الأجل والحسابات المستحقة القبض. بينما تشمل الخصوم المالية الحسابات المستحقة الدفع.

11-2 وتفيد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها السوقية المنصرفة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. بعد ذلك، يتم قياسها بالتكلفة الاستهلاكية باستخدام طريقة الفائدة الجارية. والقيمة التاريخية التي تحتوي على التكلفة المدبنة والدائنة التي تخضع لشروط الائتمان التجاري العادي، تقارب القيمة العادلة للمعاملة.

المخاطر المالية

12-2 أنشأ الصندوق الاستئماني سياسات وإجراءات تتسم بالحذر بشأن إدارة المخاطر وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. ويقوم الصندوق باستثمارات قصيرة الأجل لمبالغ لا تلزم للاحتياجات الفورية. ويتعرض الصندوق الاستئماني، أثناء سير أعماله المعتادة، لمخاطر مالية مثل المخاطر السوقية (أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة) ومخاطر ائتمانية ومخاطر السيولة.

2-13 مخاطر العملات: تتمثل هذه في احتمال حدوث تقلبات في القيمة المتوازية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتعرض الصندوق الاستئماني لمخاطر العملات في العمليات التي يقوم بها بعملات أجنبية فيما يتعلق بالمشاريع التي يمولها الصندوق.

2-14 مخاطر أسعار الفائدة: هي خطر تقلب القيمة الحقيقية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. في عام 2020، بقي سعر الفائدة الأساسي للبنك المركزي الأوروبي عند مستوى منخفض قياسي بلغ صفر في المائة. بالإضافة إلى ذلك، بقي سعر الفائدة على ودائع البنك المركزي الأوروبي منخفضاً عند -0.5 في المائة. وتعرض العديد من البنوك معدلات فائدة سلبية بنسبة 0.5 في المائة أو أعلى فوق رصيد معين على جميع الحسابات. الصندوق الاستئماني يتلافى المخاطر ويتبقى أولويته الأولى هي الاستمرار في الحفاظ على أمواله. سيسعى الصندوق الاستئماني جاهداً لتوليد وتحسين المردود في سوق صعبة، مع حماية الأموال من خلال الالتزام بسياساته الصارمة بشأن استثمار الأموال الفائضة. ومع ذلك، بالنظر إلى قرارات السياسة النقدية الأخيرة للبنك المركزي الأوروبي والاتجاه المستمر لانخفاض أسعار الفائدة، لن يكون من الممكن تجنب بعض رسوم الفائدة السلبية في عام 2021.

2-15 مخاطر الائتمان: هو الخطر المتمثل في احتمال أن يتسبب أحد طرفي أداة مالية في حدوث خسارة مالية للطرف الآخر بفعل الإخفاق في الوفاء بالتزام ما. فالصندوق الاستئماني معرض لمخاطر ائتمانية عن طريق الدفعات المسبقة التي يقدمها إلى الشركاء المنفذين لمشاريع والودائع الموضوعية في المصارف. وتوجد لدى الصندوق الاستئماني سياسات تحد من التعرض للمخاطر التي يمكن أن تحدث من أي مؤسسة مالية.

2-16 مخاطر السيولة: ينشأ هذا الخطر عن التمويل العام لأنشطة الصندوق الاستئماني. إذ تُموّل عمليات الأمانة من الاشتراكات المقررة المدفوعة عن طريق المحكمة. وتُقدّم المنح إلى الشركاء المنفذين على أساس التبرعات الواردة.

المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المدفوعة مسبقاً

2-17 يقدم الصندوق الاستئماني الأموال إلى الشركاء المنفذين على أساس الأحكام التعاقدية. ويتم الكشف عن حالة الأموال المتقدمة في الجدول 1.

2-18 تُحتسب المبالغ المستحقة القبض والسُلف في البداية بقيمتها الاسمية. وأما المخصّصات الاحتياطية المرصودة لتغطية ما يُعدّ من مبالغ أجل متعذرة التحصيل فتُحتسب بمبالغ مستحقة القبض وسُلف عند وجود دليل موضوعي على تراجع قيمة تلك الأصول، وفي هذه الحالة تحتسب الخسائر الناتجة عن تراجع القيمة في بيان الأداء المالي.

2-19 تُدرج المبالغ المستحقة القبض من المحكمة في البند المخصص للاشتراكات المقررة المرصودة لتمويل أنشطة الأمانة بعد خصم النفقات المتكبدة مقابل هذه التقييمات. وسبق أن قررت جمعية الدول الأطراف في قرارها رقم ICC-ASP/3/Res. 7 أن يكون تمويل أمانة الصندوق من الميزانية العادية للمحكمة، ريثما تجري الجمعية العامة تقييماً آخر. ويقدم مجلس إدارة الصندوق الميزانية المقترحة للأمانة إلى المحكمة في إطار البرنامج الرئيسي السادس المستقل، وتعرض هذه الميزانية على الجمعية لاعتمادها. وتحدد المحكمة الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف، وتقوم من حيث

المبدأ بتحصيلها باعتبارها وكيلاً عن الصندوق. ولا تؤدي هذه الاشتراكات إلى زيادة في صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، لكن تُدرَج بوصفها مبالغ مستحقة القبض وإيرادات للصندوق الاستئماني. ويتم تخفيض المبالغ المستحقة القبض بأنها نفقات تكبدتها الأمانة العامة. أما المبالغ المستحقة للموردين وموظفي الأمانة فتقوم المحكمة بسدادها مباشرة. وتتم تسوية المبالغ المستحقة بصورة نهائية عندما تقوم المحكمة برد أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس إلى الدول الأطراف، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

الأصول المتداولة الأخرى

20-2 تتضمن الأصول المتداولة الأخرى الفائدة المصرفية المتحققة على الحسابات والودائع المصرفية.

الحسابات الواجبة الدفع

21-2 تُحتسب الحسابات الواجبة الدفع في البداية بالقيمة الاسمية التي تمثّل أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة

22-2 تشمل الإيرادات المؤجلة الاشتراكات المتعهد بدفعها بشروط وإيرادات أخرى تم استلامها ولكن لم يتم كسبها بعد.

23-2 تُحتسب النفقات المستحقة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المقدّمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم ترد فواتير بشأنها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

24-2 يفصح الصندوق الاستئماني عن الأطراف ذات الصلة التي لديها القدرة على ممارسة الرقابة على الصندوق أو التي لديها تأثير كبير عليه عن طريق اتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو يفصح عما إذا كان أحد الأطراف ذو الصلة والصندوق الاستئماني يخضعان لرقابة مشتركة. أما المعاملات التي تدخل ضمن العلاقات المعتادة بين المورّد أو العميل/المتلقّي بشروط وأحكام ليست أكثر أو أقل تفضيلاً من تلك التي تتم على أساس تجاري بحث في نفس الظروف بين الصندوق الاستئماني والأطراف ذات الصلة فلن تعامل على أنها معاملات خاصة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يجري الإفصاح عنها.

25-2 موظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم مجلس الإدارة والمدير التنفيذي اللذان تتوفر لكليهما سلطة ومسؤولية القيام بالتخطيط لأنشطة الصندوق الاستئماني وتوجيهها ومراقبتها والتأثير في التوجهات الاستراتيجية للصندوق. ويتم الإفصاح عن رواتب ومزايا موظفي الإدارة الرئيسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق الاستئماني بالإفصاح عن أي معاملات محددة مع موظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد أسرهم.

المخصصات والخصوم الطارئة

26-26 *المخصصات* يُعترف بها عندما يكون لدى الصندوق الاستئماني التزام قانوني أو التزام ضمني حالي نتيجة لأحداث وقعت في الماضي، ويلزم على الأرجح تدفق الموارد إلى خارج الصندوق لتسوية هذا الالتزام. إن المبلغ المخصص هو أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي حتى تاريخ التقرير. لا يتم الإفراج عن المخصصات إلا لهذه النفقات التي تم الاعتراف بها عند إنشائها. إذا لم يعد تدفق المنافع الاقتصادية لتسوية الالتزامات محتملاً، فيتم عكس هذا المخصص.

27-27 *الخصوم الطارئة* هي التزامات ممكنة تنشأ عن أحداث سابقة ولا يمكن تأكيد وجودها إلا عندما تحدث، أو لا تحدث، في المستقبل واقعة أو أكثر من الوقائع غير المؤكدة التي لا تخضع بكاملها لسيطرة الصندوق الاستئماني؛ أو تمثل التزاماتٍ حالية والتي قد لا ينتج عنها تدفق الموارد الاقتصادية/ خدمات محتملة إلى خارج الصندوق أو لأنه يتعذر قياس مبلغ الخصوم بصورة موثوقة. ويجري الإفصاح عن الخصوم الطارئة، إن وُجدت، في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

الالتزامات

28-28 *الالتزامات* هي تعهدات، لا يمكن إلغاؤها، بتقديم أموال في المستقبل إلى المنظمات التي تقوم بتنفيذ مشاريع تستند إلى عقد مبرم مع الصندوق الاستئماني. ويُعترف بهذه الالتزامات خارج نطاق الميزانية ويجري الإفصاح عنها في البيانات المالية إلى حين تقديم هذه الأموال فعلاً أو إلى حين تقديم الشريك المنفذ تقارير مالية تثبت أن الأنشطة التي يحق للمنظمة المعنية أن تتلقى أموالاً بشأنها قد تم تنفيذها.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

29-29 *التبرعات*: الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تشمل قيوداً على استخدامها يُعترف بها لدى التوقيع على اتفاق ملزم بين الصندوق الاستئماني والجهة المانحة المقدمة للتبرع. أما الإيرادات المتأتية من التبرعات التي تتضمن شروطاً بخصوص استخدامها، بما في ذلك الالتزام بإعادة الأموال إلى الكيان المقدم في حالة عدم استيفاء هذه الشروط، فيُعترف بها عند استيفاء الشروط المعنية. وإلى أن يجري استيفاء هذه الشروط، يُعترف بالالتزام بوصفه من الخصوم. أما التبرعات والإيرادات الأخرى التي لا تُقدّم مشفوعة باتفاقات ملزمة فيُعترف بها على أنها إيرادات عند تسلمها.

30-30 *الخدمات العينية*: الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية غير معترف بها. يتم الإفصاح عن الخدمات العينية الرئيسية في البيانات المالية، بما في ذلك قيمتها المنصفة، عندما يكون من الممكن تحديدها.

إيرادات صرف العملات

31-31 *الإيرادات المالية*: هي إيرادات تشمل إيرادات الفوائد المصرفية وصافي مكاسب أسعار صرف العملات الأجنبية. وتُدرج في بيان الأداء المالي إيرادات الفائدة المصرفية عند تحققها وتؤخذ في الحسبان عندئذ الحويلة الفعلية من الأصول. وفي نهاية الفترة المالية، فإن الرصيد الصافي لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان إيجابياً، يُدرج باعتباره إيراداً.

النفقات

2-33 *النفقات المالية*: تشمل هذه النفقات الرسوم المصرفية وصافي خسائر صرف العملات الأجنبية. وفي نهاية الفترة المالية، يُحتسب الرصيد الصافي، لحساب مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، باعتباره من النفقات.

2-34 *النفقات الناشئة عن شراء السلع والخدمات* تُحتسب عندما يُوفي المورد بالتزاماته التعاقدية، أي عندما يتسلم الصندوق الاستثماري السلع والخدمات وتقبلها.

2-35 *النفقات الناشئة عن المعاملات مع الشركاء المنفذين* تُحتسب عند تسلم السلع أو الخدمات التي يقدمها الشركاء المنفذين ويؤكد ذلك استلامها تقارير نفقات معتمدة أو تقارير مالية أو تقارير تنفيذ المشروع، حسب الحالة. وعند تقديم الأموال كسلفة على أساس عقود لا تشمل شروط أداء قابلة للقياس، فيُعتبر بالإتفاق عند دفع الأموال.

محاسبة الصندوق والإبلاغ القطاعي

2-36 القطاع هو نشاط أو مجموعة من الأنشطة يمكن تمييزها والتي ويكون من المناسب الإبلاغ عنها بشكل منفصل فيما يخص المعلومات المالية. وتستند المعلومات القطاعية إلى الأنشطة ومصادر التمويل الرئيسية للصندوق الاستثماري. ولكي يحقق الصندوق أهدافه، فإنه ينفذ الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد شخص مدان، ويقدم المساعدة إلى الضحايا وأسره عن طريق برامج إعادة التأهيل الجسدي والنفسي وتقديم الدعم المادي.

2-37 يحتفظ الصندوق الاستثماري للضحايا بتكاليف البرنامج العرضية من موارد خارج الميزانية. لقد تمت الموافقة على تكاليف البرنامج العرضية من قبل مجلس الإدارة مما يسمح بالاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالبرنامج والتي تكون ذات طابع عرضي و/أو مؤقت وذات أهمية رئيسية لتطوير واستدامة حقيبة برامج الصندوق الاستثماري. قد تدعم تكاليف البرنامج العرضية كلا ولايتي الصندوق الاستثماري (أي المساعدة وجبر الأضرار) وتكون مستقلة عن البرنامج الرئيسي السادس. لذلك تم إنشاء قطاع منفصل في عام 2020. كما تم تعديل المعلومات المقارنة لعام 2019 في الملاحظة 15 والبيان الثالث.

2-38 يتم الإبلاغ عن معلومات مالية منفصلة بخصوص أربعة قطاعات، وهي: برنامج جبر الأضرار وبرنامج المساعدة، والبرنامج العرضي وأمانة الصندوق الاستثماري.

2-39 *محاسبة الصندوق*: يُمسك بحسابات الصندوق الاستثماري على أساس نظام المحاسبة للصناديق المالية للفصل بين الصناديق تيسيراً لاستلام المساهمات المخصصة والأموال والممتلكات الأخرى المحصلة عن طريق الغرامات أو المصادرة والتي تحوّلها المحكمة، في الحالات التي تحدد فيها المحكمة استخدامات معينة، أو الموارد المحصلة عن طريق الأحكام القضائية المتعلقة بجبر الأضرار.

صافي الأصول/حقوق الملكية

2-40 يشمل صافي الأصول/حقوق الملكية الفائض أو العجز في الصندوق. ويمكن إنشاء احتياطي على أساس قرار من مجلس الإدارة.

مقارنة الميزانية

2-41 تُعرض في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية الأصلية والنهائية. ويتم عمل هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدل للمحاسبة الذي اعتمد فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية.

2-42 ترد في الملاحظة 13 تسوية بين المبالغ الفعلية المحددة على أساس نقدي معدل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع الأخذ في الاعتبار وجود اختلاف بين المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة والميزانية القائمة على أساس نقدي معدل.

3- النقدية وما في حكمها

2019	2020	بآلاف اليورو
6 367	3 055	النقدية المودعة في المصرف – الحساب الجاري
12 607	16 471	النقدية المودعة في المصرف – الحساب الادخاري
15 974	19 526	المجموع

1-3 يشمل النقد والنقد المعادل المبالغ المعادلة لـ 9 آلاف يورو المحتفظ بها بعملات أخرى غير اليورو.

4- الاستثمارات

2019	2020	بآلاف اليورو
2 688	-	ودائع لأجل محدد مع استحقاق أصلي لأكثر من 3 أشهر
2 688	-	المجموع

5- المدفوعات المسبقة

2019	2020	بآلاف اليورو
114	682	السلف للشركاء المنفذين
11	52	السلف للموظفين
125	734	المجموع

1-5 ترجع الزيادة في المدفوعات المسبقة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 إلى الدفعات المسبقة في نهاية عام 2020 مقابل الاتفاقيات التعاقدية الجديدة التي أبرمها الصندوق الاستثماري للضحايا مع الشركاء المنفذين لبرامج المساعدة في بلدان الحالات بالإضافة إلى مدفوعات الربع الأخير للشركاء المنفذين الحاليين في دول الحالات الأخرى.

6- الجرد

2019	2020	بآلاف اليورو
-	4	البضائع العابرة للمستفيدين
-	4	المجموع

6- تمثل البضائع العابرة للمستفيدين مُنح جبر الأضرار التي سيتم توزيعها على المستفيدين في نهاية عام 2020. ويعزى التأخير في التوزيع إلى الوضع الأمني في بعض المناطق إلى جانب القيود المفروضة على انتشار جائحة كوفيد-19.

7- المبالغ المستحقة القبض

2019	2020	بآلاف اليورو
132	132	التبرعات المستحقة القبض
636	-	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لعام 2018
282	282	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لعام 2019
-	225	المبالغ المستحقة القبض من المحكمة لعام 2020
34	-	الفائدة المستحقة
2	-	المبالغ الأخرى المستحقة القبض
1 086	639	المجموع

1-7 للحصول على معلومات مفصلة عن المبالغ المستحقة القبض من المحكمة، راجع الملاحظة 2-19.

2-7 تمثل التبرعات المستحقة القبض المبالغ التي تم التعهد بها للصندوق الاستئماني في عام 2020 ولم يتم دفعها بحلول تاريخ التقرير.

8- المبالغ المستحقة الدفع

2019	2020	بآلاف اليورو
26	-	المبالغ المستحقة الدفع للمحكمة مقابل النقد المقدم للنفقات البرنامجية
6	6	المبالغ الأخرى المستحقة الدفع
32	6	المجموع

9- المخصصات

2019	2020	بآلاف اليورو
76	76	مخصصات لقضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية
5 610	5 473	مخصصات جبر الأضرار المقررة
5 686	5 549	المجموع

التغييرات في المخصصات

مخصصات التعويضات المقررة	مخصصات لفضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية	بآلاف اليورو
5 610	76	المخصصات في 1 كانون الثاني/يناير 2020
(104)	-	الانخفاض المترتب على المدفوعات
(33)	-	إعادة تقييم المخصصات
-	-	زيادة في المخصصات
5 473	76	المخصصات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

9-1 تتعلق مخصصات جبر الأضرار بالتمويل التكميلي المقدم من الصندوق الاستئماني من أجل دفع جبر الأضرار المقررة بسبب عوز الأشخاص المدانين. وعملاً بالمادة 56 من لائحة الصندوق الاستئماني للضحايا (ICC-ASP/4/Res.3)، يعدّ قرار استكمال جبر الأضرار قراراً تقديرياً ضمن السلطة الوحيدة للمجلس، وتحكمه العوامل المنصوص عليها في اللوائح التنظيمية، على سبيل المثال التيقن من عدم قيام عنصر مكمل بالإخلال بأنشطة ولاية المساعدة الخاصة به، ومراعاة الإجراءات القانونية الجارية التي قد تؤدي إلى منح تعويضات أخرى قد تتطلب تكملة.

9-2 تم تخفيض النفقات المتعلقة بجبر الأضرار في عام 2020 في الغالب بسبب التأخيرات والمضاعفات في تنفيذ المشاريع المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

9-3 تتوافق مخصصات قضايا المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية البالغة 76 ألف يورو مع القضية المرفوعة لدى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من قبل موظف سابق في الأمانة العامة.

10- الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة

2019	2020	بآلاف اليورو
727	516	التبرعات المؤجلة
6	1	النفقات المستحقة
522	517	المجموع

11- صافي الأصول/حقوق الملكية

2019	2020	بآلاف اليورو
2 213	2 821	برنامج جبر الأضرار
10 581	10 168	برنامج المساعدة
-	1 416	تكاليف البرنامج العرضية
839	427	أمانة الصندوق الاستئماني
13 633	14 831	المجموع

12- الإيرادات

2019	2020	بآلاف اليورو
3 130	3 226	الإشتراكات المقررة
		التبرعات
863	712	التبرعات المخصصة
1 807	2 291	التبرعات غير المخصصة
2 670	3 003	المجموع الفرعي للتبرعات
		الإيرادات المالية
50	14	إيرادات الفائدة المصرفية
-	126	صافي ربح صرف العملات الأجنبية
50	140	المجموع الفرعي للإيرادات المالية
-	330	إيرادات أخرى
5 850	6 699	المجموع

التبرعات العينية

1-12 تقدم المحكمة خدمات مختلفة إلى الصندوق الاستئماني مجاناً، بما في ذلك الحيز المكتبي، والأجهزة، والخدمات الإدارية.

2-12 في عام 2020، تلقى الصندوق الاستئماني للضحايا خدمات عينية تتعلق بموظفي الخدمة المجانية لفترات قصيرة. تقدر قيمة هذه الخدمات التي تلقاها الصندوق الاستئماني للضحايا في عام 2020 بـ 42 ألف يورو.

12-3 الإيرادات الأخرى تمثل الغرامات التي تجمعها المحكمة عملاً بالمادة 116(1) من لائحة المحكمة، والتي يتم تحويلها إلى الصندوق الاستئماني للضحايا عقب قرار هيئة الرئاسة.

13- النفقات

2019	2020	بآلاف اليورو
2 874	3 002	النفقات الإدارية
66	27	النفقات المتعلقة بجبر الأضرار
20	(33)	إعادة تقييم مخصصات جبر الضرر
110	417	نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني
878	1 451	نفقات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة
3 948	4 864	المجموع

13-1 تشمل النفقات التكاليف الإدارية للشركاء المنفذين فيما يتعلق بمشاريع المساعدة على النحو التالي: أوغندا - 106 ألف يورو؛ جمهورية أفريقيا الوسطى - 7 آلاف يورو، جمهورية الكونغو الديمقراطية - 60 ألف دولار أمريكي.

14- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية

14-1 يتم إعداد ميزانية وحسابات الصندوق الاستئماني استناداً إلى أسس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين يعدّ بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) استناداً إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدّل.

14-2 ووفقاً لمقتضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس قابل للمقارنة، يتعين مواءمة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُحدّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

14-3 تحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة 14-1 أعلاه.

14-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلّغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص الصندوق الاستئماني لأغراض مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

14-5 وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات عندما لا تحتوي الميزانية على البرامج أو الكيانات التي تشكل جزءاً من الكيان الذي تُعد بشأنه البيانات المالية. وتشمل الاختلافات المتعلقة بالكيانات الأموال المخصصة لجبر الأضرار وللمساعدة والتي ترد بالتفصيل في البيانات المالية، لكنها لا تُدرج في عملية الميزانية.

14-6 وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل وبرامج التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

7-14 ويُعرض أدناه تحليل الفروق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس قابل للمقارنة في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020:

بآلاف اليورو	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
المبلغ الفعلي المعد على أساس مقارن (البيان الخامس)	271	-	-	271
الاختلافات المتعلقة بالأساس	341	-	-	341
الاختلافات المتعلقة بالعرض	589	47	(636)	-
الاختلافات المتعلقة بالكيانات	2 877	-	-	2 877
المبلغ الفعلي الوارد في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	4 077	47	(636)	3 488

8-14 تُعرض كاختلافات متعلقة بالأساس الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء مقابل النفقات المستحقة وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. والائتمانات المقدّمة إلى الدول الأطراف والتي لا تشكل جزءاً من بيان مقارنة مبالغ الميزانية بالمبالغ الفعلية، معروضة بوصفها اختلافات متعلقة بالعرض. وتحت بند الاختلافات المتعلقة بالكيانات، تُدرج الأنشطة الممولة من التبرعات المبلغ عنها في البيانات المالية وذلك نظراً إلى أن هذه الأنشطة غير مدرجة في عملية الميزانية.

9-14 يرد شرح للاختلافات المادية بين الميزانية والمبالغ الفعلية في التقرير المتعلق بأنشطة وبرامج أداء المحكمة الجنائية الدولية لعام 2020.

15- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

بآلاف اليورو	برنامج جبر الأضرار	برنامج المساعدة	تكاليف البرنامج العرضية	أمانة الصندوق الاستئماني	المجموع
الأصول					
<i>الأصول المتداولة</i>					
النقدية وما في حكمها	8	9 359	1 416	-	19 526
الاستثمارات	-	-	-	-	2 688
المدفوعات المسبقة والأصول المتداولة الأخرى	52	682	-	-	734
الجرد	4	-	-	-	4
المبالغ المستحقة القبض	-	132	-	282	414
	809	10 175	1 416	282	20 678
مجموع الأصول المتداولة	8	10 175	1 416	282	20 678

الأصول غير المتداولة				
225	225	-	-	المبالغ المستحقة القبض
225	225	-	-	مجموع الأصول غير المتداولة
20 903	505	1 416	809	مجموع الأصول
الخصوم				
الخصوم المتداولة				
2 491	76	-	6	المبالغ المستحق دفعها
2 491	76	-	415	المخصصات
517	-	-	1	الإيرادات المؤجلة والنفقات المستحقة
3 014	76	-	930	مجموع الخصوم المتداولة
			2	
الخصوم غير المتداولة				
3 058	-	-	058	المخصصات
3 058	-	-	3	مجموع الخصوم غير المتداولة
3 058	-	-	058	
3 058	-	-	3	
6 072	76	-	988	مجموع الخصوم
6 072	76	-	7	5
14 831	427	1 416	821	صافي الأصول/حقوق الملكية
14 831	427	1 416	10 168	2
20 903	505	1 416	809	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية
20 903	505	1 416	10 175	8

بيان الأداء المالي بحسب القطاع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

المجموع	أمانة الصندوق الاستئماني	تكاليف البرنامج العرضية	برنامج جبر		بالآلاف اليورو
			برنامج المساعدة	الأضرار	
الإيرادات					
3 130	3 130	-	-	-	الاشتراكات المقررة
2 670	-	-	2 230	440	التبرعات
50	-	-	-	50	الإيرادات المالية
5 850	3 130	-	2 230	490	مجموع الإيرادات
النفقات					
2 874	2 851	-	-	23	النفقات الإدارية

110	-	-	110	-	نفقات المشاريع المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني
878	-	51	827	-	نفقات مشاريع أخرى تتعلق بالمساعدة
86	-	-	-	66	النفقات المتعلقة بجبر الأضرار
		-	-	20	إعادة تقييم مخصصات جبر الضرر
3 948	2 851	51	937	109	مجموع النفقات
1 902	279	(51)	1 293	381	الفائض (العجز) للفترة المعنية

16- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

16-1 تشمل النفقات المعترف بها الرواتب الإجمالية المدفوعة لكبار موظفي الإدارة، بما في ذلك الرواتب الصافية، وتسوية مقر العمل، والاستحقاقات، وبدلات الانتداب ومِنَح أخرى، وإعانة الإيجار، ومساهمات جهات العمل في نظام المعاشات التقاعدية، واشتراقات التأمين الصحي الحالي. وتشمل أيضاً النفقات المتعلقة باستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل.

16-2 موظفو الإدارة الرئيسيون للصندوق الاستئماني هم أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. ويعمل مجلس الإدارة بدون مقابل.

16-3 ويرد فيما يلي عرض للوضع في نهاية العام من حيث النفقات المعترف بها خلال السنة وللأرصدة التي لم تُسدد من المبالغ المستحقة القبض:

المبالغ المستحقة القبض من المحكمة			
بآلاف اليورو	عدد الأفراد	الأتعاب الإجمالية	المحكمة
كبار موظفي الإدارة	6	208	-

16-4 موظفو الإدارة الرئيسيون مؤهلون أيضاً للحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى الطويلة الأجل. وفي نهاية العام، بلغ مجموع الالتزامات المستحقة ما يلي:

بآلاف اليورو	الإجازات السنوية المستحقة	الاستحقاقات	
		الطويلة الأجل الأخرى	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
كبار موظفي الإدارة	27	1	235
المجموع	27	1	235

16-5 في عام 2020، أقرت الجمعية اعتماداً قدره 3 226 ألف يورو لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا، التي تدير الصندوق الاستئماني وتوفر الدعم الإداري للمجلس الإداري واجتماعاته. ويتم تحديد مبلغ الأنصبة المقررة الصافي من النفقات التي تكبدتها الأمانة للفترة الحالية والسابقة بمبلغ قدره 507 ألف يورو كمبالغ مستحقة القبض من المحكمة.

16-6 تقدم المحكمة خدمات مختلفة إلى الصندوق الاستئماني مجاناً، بما في ذلك الحيز المكتبي، والأجهزة، والخدمات الإدارية.

17- الإلتزامات

تشمل الإلتزامات أوامر الشراء وعقود الخدمة التي لم يتم تسليمها حتى نهاية فترة إعداد التقارير. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان لدى الصندوق الاستئماني التزمات تبلغ قيمتها 1 105 ألف يورو (189 ألف يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019).

2019	2020	بآلاف اليورو
3	110	ولاية جبر الأضرار
186	995	ولاية المساعدة
189	1 105	المجموع

18- الأحداث بعد تاريخ التقرير

1-18 في تاريخ التوقيع على هذه الحسابات، لم تكن هناك أحداث جوهرية، مواتية أو غير مواتية، بين تاريخ التقرير وتاريخ المصادقة على البيانات المالية للإصدار والتي كان لها تأثير على هذه البيانات.

الجدول 1
حالة المشاريع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

المشروع السنوي	عملة المشروع	الميزانية	السلف غير المسددة/ المستردات المستحقة في 1 كانون الثاني/يناير 2020	المبالغ المسددة	التفقات المسجلة	المبالغ المستردة التي تم جمعها	السلف غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	إنفاق الميزانية (بما في ذلك السنوات السابقة)
TFV/UG/2007/R2/038 - مساعدة إعادة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للضحايا (PO 5100135)	يورو	200 000	26 779	30 000	56 779	-	-	200 000
TFV/UG/2007/R1/018 - مساعدة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للضحايا في شمال أوغندا (PO 5100136)	يورو	200 000	13	30 000	30 013	-	-	200 000
TFV/UG/2007/R1/005 - مساعدة التأهيل البدني والنفسي المتكاملة للضحايا في شمال أوغندا (PO 5100138)	يورو	200 000	22 681	30 000	52 681	-	-	200 000
TFV/UG/2007/R1/020 - معالجة احتياجات الصحة النفسية لضحايا جرائم الحرب الأوغنديين: نهج الخدمة وبناء القدرات (PO 5100139)	يورو	200 000	278	30 000	30 278	-	-	200 000
TFV/UG/2007/R1/014b - المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي للضحايا في شمال أوغندا (PO 5100140)	يورو	200 000	35 778	30 000	65 778	-	-	200 000
TFV/UG/2007/R2/041 - المساعدة المتكاملة لإعادة التأهيل البدني والنفسي لضحايا الحرب في شمال أوغندا (PO 5100141)	يورو	200 000	29 574	30 000	59 574	-	-	200 000
تقييم الوضع في جورجيا (PO 4903277)	يورو	26 129	-	-	5 200	-	-	26 129
تقييم الوضع في مالي (4701437)	فرنك وسط أفريقي	3 652 086	-	3 652 000	3 652 086	-	80	74 920
TFV/DRC/2007/R2/026 - إعادة دمج الصحة النفسية الاجتماعية للفتيات والأمهات ضحايا جرائم الحرب (PO 5100124)	دولار أمريكي	150 000	-	75 000	74 920	-	80	74 920
4524653 - خدمات اجتماعات 2-4 آذار/مارس - المجمع الدراسي الدولي	فرنك وسط أفريقي	1 831 500	-	0	1 831 500	-	-	1 831 500
TFV/DRC/2007/R2/033 - إعادة تأهيل الصحة النفسية الاجتماعية للفتيات والأمهات ضحايا جرائم الحرب (PO 5100125)	دولار أمريكي	150 000	-	75 000	70 705	-	4 295	70 705
TFV/DRC/2007/R1/019 - معهد السلام (PO 5100126)	دولار أمريكي	150 000	-	75 000	74 488	-	512	74 488
TFV/DRC/2007/R2/032 - إعادة تأهيل الصحة النفسية الاجتماعية لـ 550 فتاة ضحايا العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى (PO 5100127)	دولار أمريكي	149 800	-	74 900	74 900	-	-	74 900
TFV/DRC/2007/R1/043 - إعادة تأهيل الصحة النفسية الاجتماعية الاقتصادية لضحايا التعذيب في إيتوري (PO 5100128)	دولار أمريكي	150 000	-	127 500	74 708	-	52 792	74 708

المشروع السنوي	عملة المشروع	الميزانية	السلف غير المسددة/ المستردات المستحقة في 1 كانون الثاني/يناير 2020	المبالغ المسددة	التفقات المسجلة	المبالغ المستردة التي تم جمعها	السلف غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	إنفاق الميزانية (بما في ذلك السنوات السابقة)
إيتوري لترويج ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي (PO 5100129)	دولار أمريكي	140 600	-	70 300	70 289	-	11	70 289
TFV/DRC/2007/R1/011 مشروع سلمي للتماسك الاجتماعي والإقتصادي لضحايا النزاع في إيتوري (PO 5100130)	دولار أمريكي	150 000	-	75 000	74 987	-	13	74 987
TFV/DRC/2007/R1/021 إعادة تأهيل نفسي للناجين من العنف الجنسي في جنوب كيفو ضمن العرض التاريخي لبانزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (PO 5100131)	دولار أمريكي	130 000	-	65 000	50 223	-	14 777	50 223
TFV/DRC/2007/R2/031 إعادة تأهيل الناجين من العنف الجنسي والجرائم الأخرى في منطقة شمال كيفو (PO 5100133)	دولار أمريكي	150 000	-	75 000	64 901	-	10 099	64 901
TFV/DRC/2007/R1/001 إعادة تأهيل مادية للناجين من العنف الجنسي والجنساني في منطقة شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية (PO 5100134)	دولار أمريكي	149 985	-	74 993	13 482	-	61 511	13 482
TFV/UG/2007/R1/018 إعادة تأهيل مادية ونفسية لضحايا شمال أوغندا (PO 5100143)	يورو	300 000	-	255 000	222 115	-	32 885	222 115
TFV/UG/2007/R1/005 مركز تخصص في خدمات الدعم النفسي للمتأثرين من الحرب الأفراد والعائلات والمجتمعات (PO 5100144)	يورو	300 000	-	255 000	185 478	-	69 522	185 478
TFV/UG/2007/R1/020 معالجة احتياجات الصحة النفسية لضحايا جرائم الحرب في أوغندا. نهج لبناء الخدمات والقدرات (PO 5100145)	يورو	300 000	-	255 000	253 441	-	1 559	253 441
TFV/UG/2007/R1/014b مادي ونفسي متكامل للضحايا في شمال أوغندا. (PO 5100146)	يورو	300 000	-	255 000	102 475	-	152 525	102 475
TFV/CAR/2007/R2/041 مادي ونفسي متكامل لمساعدة الضحايا في شمال أوغندا. (PO 5100147)	يورو	300 000	-	255 000	183 756	-	71 244	183 756
TFV/CAR/2007/R1/001 مساعدة الضحايا في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. (PO 5100148)	يورو	250 000	-	125 000	43 689	-	81 311	43 689
TFV/UG/2007/R2/038 إعادة تأهيل مادي ونفسي متكامل لمساعدة الضحايا. (PO 5100151)	يورو	34 306	-	34 306	34 306	-	-	34 306
TFV/CIV/2007/R1/001 مشروع تعزيز الفرص لصالح الضحايا للمجتمعات في المجتمع 'PRO-VIES' (PO 5100152)	يورو	98 214	-	49 107	-	-	49 107	-
TFV/CIV/2007/R1/002 مشروع لمساعدة ضحايا الأزمة في غرب الكوت ديفوار (PO 5100153)	يورو	100 610	-	50 305	-	-	50 305	-
أزمة عام 2011 لتماسك المجتمع في الكوت ديفوار (PO 5100154)	يورو	100 610	-	50 305	-	-	50 305	-
ولاية جبر الأضرار								
كاتانغا - المنح الجماعية (PO 4701344)	دولار أمريكي	248 783	1	-	-	-	-	248 782
كاتانغا - المنح الجماعية (PO 4701358)	دولار أمريكي	15 226	11 531	-	5 669	-	5 862	9 364

إنفاق الميزانية (بما في ذلك السنوات السابقة)	السلف غير المسدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	المبالغ المستردة التي تم جمعها	التفقات المسجلة	المبالغ المسددة	السلف غير المسدد/ المستردات المستحقة في 1 كانون الثاني/يناير 2020	الميزانية	عملة المشروع	المشروع السنوي
4 129 703	1 230 297	-	4 129 703	5 360 000	-	9 476 500	فرنك غرب أفريقيا	(PO 4701404) المهدي - تحديد هوية الضحايا
96 048	48 680	52	96 048	144 780	-	144 780	دولار أمريكي	(PO 4701447) كاتانغا - المُنح الجماعية
19 598	3 800	-	19 598	22 800	-	23 398	دولار أمريكي	(PO 4701448) كاتانغا - المُنح الجماعية
4 505	-	-	4 505	-	-	4 515	دولار أمريكي	(PO 4903930) كاتانغا - طبيب نفسي اختصاصي
26 480	-	-	26 480	-	-	26 480	دولار أمريكي	(PO 5100150) شراء دراجات نارية

تقرير المراجعة الخارجية النهائي لحسابات الصندوق الاستثماري للضحايا البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الصفحة	المحتويات
26	أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها.....
26	ثانياً- متابعة توصيات السنوات السابقة.....
26	1- التوصيات المنفذة
27	2- التوصيات المنفذة جزئياً
27	ثالثاً- موجز الحالة المالية.....
24	رابعاً- استثمارات الموارد المالية المتاحة
28	خامساً- رصد الاتفاقيات والاتفاقات مع الجهات المانحة.....
28	سادساً- شكر وتقدير

أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

- 1- قمنا بمراجعة البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا ("الصندوق الاستئماني") حيث تم إجراء المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ووفقاً للمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة")، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة الحسابات، وكذلك المادة 77 من اللائحة التنفيذية للصندوق الاستئماني للضحايا.
- 2- الهدف العام لأي مراجعة للبيانات المالية هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء المادية سواء بسبب الغش أو الخطأ، مما يمكن مراجع الحسابات من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من جميع الجوانب، وفقاً للإطار المالي المعمول به.
- 3- يتم الإفصاح عن الاختصاصات الإضافية التي تحكم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية، وجميع الصناديق الاستئنافية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للضحايا في المرفق 6 (ج) للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، حيث يشير إلى أنه يمكن للمراجع الخارجي أن ينظر في المسائل التي ينبغي إبلاغها إلى جمعية الدول الأطراف، مثل تبديد أموال الصندوق الاستئماني للضحايا أو إنفاقها بشكل غير سليم حيث لا يتفق مع ما قصدته جمعية الدول الأطراف.
- 4- لقد قُسمت مهمة مراجعة الحسابات إلى مرحلتين:
 - مراجعة مؤقتة، (من 7 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2020)، التي ركزت على المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية والتبرعات والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ و في سياق جائحة كوفيد-19 والقيود المفروضة على السفر والاتصالات الشخصية التي تم تحديدها من قبل السلطات في هولندا وفرنسا وفي المحكمة، تم إجراء تدقيق مؤقت عن بُعد باستخدام قنوات الاتصالات الآمنة لتكنولوجيا المعلومات التي تقدمها المحكمة للتواصل بالفيديو وتوفير الوثائق؛
 - ومراجعة نهائية، (من 17 إلى 4 حزيران/يونيو 2021)، التي ركزت على البيانات المالية ومتابعة التوصيات السابقة والامتثال لمتطلبات الكشف عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك الضوابط والحوكمة المالية..
- 5- عُقد في 25 حزيران/يونيو 2021 اجتماع ختامي مع المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا ومع موظفيه. وقد أخذت في الحسبان عند إعداد هذا التقرير التعليقات المكتوبة المرسلّة من الصندوق الاستئماني للضحايا بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2020. وتم إعداد هذا التقرير مع مراعاة التعليقات المكتوبة التي أرسلها الصندوق الاستئماني للضحايا بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2020.
- 6- لقد أصدرنا رأياً غير متحفظ بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانياً- متابعة توصيات السنوات السابقة

- 7- لا تزال أربعة توصيات معلقة في التقرير الأخير لمراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا. يمكن لاستعراض تنفيذ التوصيات تصنيف ثلاثة منها على أنها مُنفذة، وتوصية واحدة بأنها تُنفذ جزئياً.

1- التوصيات المنفذة

8- التوصية رقم 1-2014 TFV " توضيح الأدوار والمسؤوليات بين قلم المحكمة وأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا". وافق كل من أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة على إطار التعاون والمساعدة. ومع ذلك، لقد تم تنفيذ التوصية جزئياً، نظراً إلى استمرار غياب التقدم في مسألة إجراء التحكيم، المرتبط بجدول أعمال مجلس الإدارة الجديد الذي تم تعيينه في عام 2019. إن هذه الوثيقة موجودة الآن وقد تكون أساساً للتوضيح بشأن الأدوار، على الرغم من أن وضعها لم يتم تحديده بعد في التسلسل الهرمي للوثائق الرسمية التي تشمل المحكمة. وتم تقديم توصيات مماثلة في تقرير مراجعة الخبراء المستقلين تحت الرقم R354 و R358، بحيث يتم إتباع هذه التوصية الآن من قبل آلية مراجعة الخبراء المستقلين المسؤولة عن تنفيذ هذه التوصيات. لذلك، حتى لو تم تنفيذها جزئياً فقط، فإن هذه التوصية تعتبر مغلقة من قبل المراجع الخارجي.

9- التوصية رقم 2-2014 TFV "مخطط تخصيص المسؤولية". أعد الصندوق الاستئماني للضحايا "هيكل للتوظيف" الكامل وسيتم وضع الهيكل التنظيمي الحالي على موقع الصندوق الاستئماني على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، هناك مصفوفة جديدة تدعى RACI (لتحديد المسؤولية والمسائلة والاستشارة والإطلاع) حول العمليات الرئيسية في الصندوق الاستئماني للضحايا قيد التطوير. وقد تم تقديم توصيات مماثلة في تقرير مراجعة الخبراء المستقلين تحت الرقمين R354 و R358، بحيث تتبع هذه التوصية الآن آلية مراجعة الخبراء المستقلين المسؤولة عن تنفيذ بعض توصيات مراجعة الخبراء المستقلين. لذلك، حتى لو تم تنفيذها جزئياً فقط، فإن هذه التوصية تعتبر مغلقة من قبل المراجع الخارجي.

10- التوصية رقم 2-2016 TFV. "رصد تقارير مراجعة حسابات الشركاء الميدانيين". يحق للصندوق الاستئماني للضحايا أن يطلب تقرير تدقيق خارجي من شركائه المحليين، شركاء التنفيذ، الذين أكملوا مرحلة المشروع. حتى الآن، حصل الصندوق على تقارير التدقيق الخارجي من الشركاء المنفذين في أوغندا. تتم مراقبة توصيات التدقيق المقدمة من قبل المدققين الخارجيين للشريك المنفذ من قبل الصندوق الاستئماني للضحايا. علاوة على ذلك، يقوم مدير البرنامج القطري التابع للصندوق بإجراء فحوصات للتحقق من مراجعة امتثال الشركاء المنفذين للنفقات وإدارة المشروع. ينتج عن هذه المراجعة إصدار تقارير التحقق والتوصيات، والتي تتم مراقبتها أيضاً من قبل الصندوق الاستئماني للضحايا. علاوة على ذلك، كطبقة أخرى من التدقيق، يقوم الصندوق الاستئماني للضحايا "بتنفيذ عملية الشراء للتدقيق المركزي للشركاء المنفذين"، وقد بدأت هذه العملية لاختيار شركة التدقيق الخارجي التي ستؤدي عمليات تدقيق مركزية لجميع الشركاء المنفذين للصندوق. لذلك، حتى لو تم تنفيذها جزئياً فقط فيما يتعلق بتنفيذ عمليات تدقيق مركزية، فإن هذه التوصية تعتبر مغلقة من قبل المدقق الخارجي استناداً إلى الواقع أن الصندوق الاستئماني للضحايا يمكنه الحصول على تقارير تدقيق من الشركاء المنفذين ومتابعة التوصيات المطروحة، وهذا هو الغرض الأصلي من هذه التوصية.

2- التوصيات المنفذة جزئياً

11- التوصية رقم 1-2018 TFV. "تكيف الإطار الشامل للميزانية". بدأ الصندوق الاستئماني للضحايا في عام 2019 بمراجعة عملية إعداد الميزانية، ليس فقط للموارد والنفقات التي تشكل جزءاً من ميزانية المحكمة من خلال البرنامج الرئيسي السادس "أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا" بل أيضاً للعمليات الممولة من موارد خارج الميزانية (تبرعات، وهبات، ومُنح، وغرامات، ومصادر)، والتي تشير إلى اختصاصات مجلس الإدارة. وفي عام 2020، "طور الصندوق الاستئماني للضحايا صيغة منقحة لتقرير استعراض التمويل عن تخطيط واستخدام الموارد من خارج الميزانية وقدمه إلى مجلس الإدارة" توضح هذه الصيغة

"معلومات إضافية عن الوضع الحالي لتنفيذ البرامج واحتياجات التمويل المستقبلية". تمت مراجعة هذا الإستعراض المالي الجديد من قبل مجلس الإدارة. إن تقرير الاستعراض المالي الجديد للموارد من خارج الميزانية وإيجاز الإدارة المحدث للمساهمات المقدره يعتبر بأنه تحسناً حقيقياً. إن التحديثات الأخيرة لهاتين الوثيقتين والإطلاع اللازم من قبل مجلس الإدارة "بالصيغة الجديدة"، تشجع المراجع الخارجي على اعتبار التوصية بأنها منفذة جزئياً.

ثالثاً- موجز الحالة المالية

12- يُظهر بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للضحايا فائضاً قدره 1 835 مليون يورو مقارنة بفائض قدره 1 902 مليون يورو في عام 2019. مستوى الفائض هذا ينتج عن زيادة أقل في الإيرادات (6.7 مليون يورو في عام 2020 مقابل 5.9 مليون يورو في عام 2019) عن زيادة المصروفات الإدارية والبرنامجية (4.9 مليون يورو في 2020 مقابل 3.9 مليون يورو في 2019).

13- يبذل الصندوق الاستئماني للضحايا الجهود لتعزيز موارد لتغطية احتياجاته المستقبلية، والتي تقدر في المتوسط من 4 ملايين يورو إلى 11 مليون يورو سنوياً في المستقبل. لقد تم تسجيل ستة وعشرين جهة مانحة عامة حتى الآن. تهدف جهود الصندوق إلى وضع اللمسات الأخيرة على مزيد من الاتفاقيات مع الدول الأطراف المانحة، مثل خطط متعددة السنوات، أو نحو وسائل مبتكرة للتمويل. تبلغ التبرعات من القطاع الخاص حوالي 15 ألف يورو (مقابل 25 ألف يورو في عام 2019).

14- تحسن بيان الوضع المالي بشكل عام، حيث ارتفع إجمالي الأصول من 19 873 مليون يورو في عام 2019 إلى 20 903 مليون يورو في عام 2020. وهيكّل الوضع المالي سليم، حيث بلغ صافي الأصول مستوى 14 831 مليون يورو، ونمو بنسبة 9 في المائة أعلى من العام السابق والخصومات تتكون في الغالب من المخصصات. انخفض المبلغ العالمي للمخصصات إلى 5 549 مليون يورو من 5 686 مليون يورو في عام 2019. ولا يوجد تغيير كبير في الرصيد بين المخصصات الحالية (2 491 مليون يورو، مقارنة بـ 2 414 مليون يورو في عام 2019) والمخصصات غير الجارية (3 058 مليون يورو)، مقارنة بـ 3 272 مليون يورو في عام 2019). كما أنه لا توجد ديون مالية على الصندوق الاستئماني للصندوق، ويتكون جزء مهم من الخصومات المتداولة من المستحقات والإيرادات المؤجلة (0.517 مليون يورو)، التي قد تتحول إلى إيرادات في المستقبل.

15- لا يعرض بيان الأداء المالي مبالغ نفقات جبر الأضرار التي وافق عليها مجلس الإدارة من خلال المخصصات، بعد توصية مراجع الحسابات الخارجي. ويبدو أن نفقات جبر الأضرار السنوية الواردة في الملاحظة 9 على البيانات المالية عند ذلك كتخفيض للمخصصات السابقة. لا يزال مبلغ المصروفات السنوية في عام 2020، وهو 0.104 مليون يورو، أقل مما كان عليه في عام 2019، وما زال يبدو هذا العام في المرحلة الحالية مقارنة بالمبلغ المتراكم للمخصصات (5 473 مليون يورو).

16- تم تصنيف جزء من هذه المخصصات لجبر الأضرار في الخصوم المتداولة (2 491 مليون يورو)، مما يعني أنه ينبغي استخدامه خلال عام 2021، والجزء الآخر في الخصوم غير المتداولة (3 058 مليون يورو). في العام الماضي، تم تصنيف 2 414 مليون يورو في الخصوم المتداولة، ولكن لم يتم دفع سوى 0.350 مليون يورو في عام 2019. وينبغي أن تتيقن أمانة الصندوق من عمل تقديرات أفضل لتصنيف هذه المخصصات في البيانات المالية.

رابعاً- استثمارات الموارد المالية المتاحة

17- بلغ الحساب النقدي وما في حكمه 19 526 مليون يورو ، في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي عام 2019، بدأ الصندوق الاستئماني للضحايا في استثمار حصة كبيرة من هذا الأصل، 5.2 مليون يورو، في أدوات مالية بالدولار الأمريكي. اختار الصندوق الاستئماني للضحايا استثمار الأموال بعملة المدفوعات المخطط لها (بالدولار الأمريكي). وفي شباط/فبراير 2020، نظراً لخطر فرض عقوبات إضافية محتملة من قبل حكومة الولايات المتحدة ضد المحكمة الجنائية الدولية، قرر صندوق الصندوق الاستئماني للضحايا إنهاء استثماره بالدولار الأمريكي.

خامساً - رصد المعاهدات والاتفاقيات مع المانحين

18- ارتفعت التبرعات بنسبة 12% في عام 2020 لتبلغ 2 003 مليون يورو (مقارنة بـ 2 670 مليون يورو في عام 20189). تستند معظم التبرعات، التي خصص بعضها لأغراض محددة، إلى اتفاقات مكتوبة مع المانحين.

19- يكرر المراجع الخارجي تحذيراته السابقة بشأن وجود بنود خاصة برفع التقارير في ست اتفاقيات مع الجهة المانحة التي تنتبأ بأعمال تدقيق محددة بشأن استخدام التبرعات. يجب رصد كتابة هذه البنود بعناية من أجل التمييز بين عمليات التدقيق هذه والمهام المسندة إلى مراجع الحسابات الخارجي المعين من قبل جمعية الدول الأطراف وفقاً للمادة 12 من اللوائح المالية والقواعد للمحكمة، بما في ذلك الشروط الإضافية التي تحكم أعمال التدقيق، والمادة 77 من لوائح صندوق الصندوق الاستئماني للضحايا. لا يمكن لاتفاقية منفصلة بين المانح والصندوق أن تأمر بأعمال تدقيق إضافية للمراجع الخارجي، الذي يرفع تقاريره إلى جمعية الدول الأطراف فقط.

20- يتم الإفصاح عن برامج الصندوق الاستئماني للضحايا، والتي يتم تمويل جزء كبير منها من خلال التبرعات التي يتم إبرامها باتفاقيات مع الجهات المانحة، في الجدول (1) الذي يشكل إضافة إلى البيانات المالية. إن العدد الكبير من البرامج وتنوعها يجعل من الصعب قراءة هذا الجدول (1) من قبل مستخدمي البيانات المالية. تزداد هذه الصعوبة باستخدام العملات المختلفة في الجداول، مثل اليورو والدولار الأمريكي وفرنك غرب أفريقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرنك وسط أفريقي لجمهورية إفريقيا الوسطى. وتماشياً مع مبادئ العرض الخاصة بالفصل 8 من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ينبغي أن يحاول الصندوق الاستئماني للضحايا، عن طريق إضافة فقرة سردية إلى البيانات المالية، لتلخيص كميات الموارد الملتزم بها لبرامج المساعدة وجبر الأضرار وإعطاء تقدير لمقدارها العالمي بناءً على سعر الصرف.

سادساً - شكر وتقدير

21- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن شكره لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا ولموظفي قلم المحكمة الجنائية الدولية على حسن تعاونهم مع فريق مراجعة الحسابات وعلى الدعم العام الذي قدموه إليهم أثناء المراجعة

انتهت ملاحظات المراجعة.